

تقرير الاستقرار المالي العالمي

النمو السريع للتكنولوجيا المالية: مواطن ضعف وتحديات تواجه الاستقرار المالي

التكنولوجيا المالية – أي الابتكار التكنولوجي في الأنشطة المالية – يمكنها تخفيض التكاليف والاحتكاكات، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. ويركز هذا الفصل على مواطن الضعف التي تشوب النمو السريع لشركات التكنولوجيا المالية وانعكاساته على الاستقرار المالي. ذلك أن نموها السريع لدرجة الانخراط في شرائح أعمال عالية المخاطر يمكن أن يتسبب، مع التنظيم غير الكافي، في نشأة مخاطر نظامية وانعكاسات محتملة على الاستقرار المالي.

ويناقد الفصل ثلاث دراسات حالة تتعلق بشركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات مصرفية رئيسية. ودراسة الحالة الأولى عن البنوك الرقمية (ما يسمى "نيوبنوك") تكشف عن عدة مواطن ضعف: (١) مستوى المخاطرة الأعلى في عمليات إنشاء قروض التجزئة دون رصد مخصصات كافية لمواجهة الخسائر، والتسعير المنقوص لمخاطر الائتمان؛ و(٢) مستوى المخاطرة الأعلى في محافظ الأوراق المالية؛ و(٣) عدم ملاءمة إطار إدارة السيولة. ولكن شركات التكنولوجيا المالية ذاتها لا تتحمل مخاطر وحسب، بل إنها تفرض ضغوطاً أيضاً على البنوك التقليدية. وتقدم دراسة الحالة الثانية المعنية بأسواق القروض العقارية الأمريكية أدلة على ما تتعرض له ربحية البنوك المنافسة من تأثير سلبي كبير بسبب الضغوط التنافسية التي تفرضها شركات التكنولوجيا المالية.

ومن خلال النهوض بالابتكار إلى مستوى جديد، حقق أحد أشكال الوساطة المالية القائمة على الأصول المشفرة يُعرف باسم "التمويل اللامركزي" (DeFi) نمواً استثنائياً في العامين الماضيين، مما قد يتيح تعزيز الكفاءة وزيادة فرص الاستثمار. وتشير دراسة الحالة الثالثة إلى أن التمويل اللامركزي يزداد ترابطاً مع أشكال الوساطة المالية التقليدية. وفي حين أن حجمه السوقي لا يزال صغيراً نسبياً، فإن التمويل اللامركزي غير الخاضع للتنظيم ينشئ مخاطر سوقية وسيبرانية وأخرى متعلقة بالسيولة، على خلفية جوانب عدم اليقين القانونية.

وتشير الاستنتاجات التي خلص إليها الفصل إلى الحاجة لسياسات تستهدف كلا من شركات التكنولوجيا المالية والشركات التقليدية على أساس تناسبي. فبالنسبة للبنوك الرقمية، من المحبذ إخضاعها لمتطلبات أقوى تتعلق برأس المال والسيولة وإدارة مخاطر التشغيل على نحو يتناسب مع المخاطر المرتبطة بها. وبالنسبة للشركات التقليدية قد تكون هناك حاجة لزيادة تركيز الرقابة الاحترازية على السلامة المالية للبنوك الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، إذ إن نماذج أعمالها الحالية قد تكون أقل استدامة على المدى الطويل.

ويمثل عدم وجود كيانات مركزية تحكم التمويل اللامركزي تحدياً لفعالية التنظيم والرقابة. فالتنظيم ينبغي أن يركز على عناصر المنظومة المشفرة التي تؤدي إلى تمكين التمويل اللامركزي، مثل جهات إصدار العملة الرقمية المستقرة (stablecoin) والمنصات المركزية لتداول العملات الرقمية. وينبغي أيضاً أن تشجع السلطات منصات التمويل اللامركزي على الالتزام بنظم قوية للحوكمة، بما في ذلك الالتزام بمدونات قواعد العمل لهذه الصناعة والدخول في نطاق الهيئات ذاتية التنظيم. فهذه الكيانات من شأنها أن تكون مدخلاً فعالاً للإشراف التنظيمي.

وللاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى الإحالة إلى النص الإنجليزي من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2022/04/19/global-financial-stability-report-april-2022>